رصد أداء المنشآت الإقتصادية نتيجة الإنتهاكات الإسرائيلية في المحافظات الشمالية خلال العدوان الإسرائيلي على المحافظات الجنوبية- قطاع غزة
الفترة (19-23 تشرين ثاني/نوفمبر 2023)

منذ السابع من أكتوبر- تشرين الأول 2023 عمدت سلطات الاحتلال إلى فرض حصار على كافة المحافظات الشمالية، بما يشمل زيادة عدد الحواجز العسكرية وتقطيع أواصر الضفة الغربية، إضافة للاقتحامات اليومية لمختلف المدن والبلدات الفلسطينية، كما شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون، مما أدى إلى منع وإعاقة حركة وتنقل الاشخاص، والبضائع بين مختلف المحافظات، مما أثر سلباً على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي والزراعي.

لغاية رصد أثر هذه الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية الممنهجة، عملت وزارة الاقتصاد الوطني خلال الفترة (19-23 تشرين ثاني/نوفمبر 2023) على تنفيذ زيارات ميدانية من خلال طواقمها في مختلف المديريات في المحافظات الشمالية لعدد من المنشآت الإقتصادية العاملة في مختلف القطاعات الإقتصادية، حيث تم استيفاء 323 استمارة خلال الفترة، وتركزت في القطاع التجاري بنسبة 50%، والقطاع الصناعي بنسبة 31%، و19% في قطاع الخدمات. مع الاشارة الى أن 99% من هذه المنشآت يملكها أو يديرها ذكور، و1% فقط من الإناث، كما أن 44% من هذه المنشآت مسجلة كشركات، و56% منشآت فردية.

انتظام العمل والموظفين

تم رصد ما يقارب من 41% من المنشآت تراجع فيها اجمالي عدد العاملين مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان الاخير على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع في عدد العاملين بلغ 54%، اما على مستوى الجنس، يلاحظ ان 43% من المنشآت افادت بتراجع عدد العاملين الذكور، وبمتوسط تراجع 55%، في حين افادت 14% من المنشآت، بتراجع عدد العاملين الاناث فيها، وبمتوسط تراجع وصل 74%.

فيما يخص أيام العمل الشهرية أفادت 61% من المنشآت إلى تراجع ايام العمل الشهرية مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان الاخير على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع بلغ 36%. أما بخصوص انتظام العمل اليومي اشارت 52% من المنشآت إلى تراجع ساعات العمل اليومية مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان، وبمتوسط تراجع بلغ 42%.

المبيعات الشهرية

استمر تراجع أداء المنشآت الاقتصادية مع استمرار انتهاكات الاحتلال في المحافظات الشمالية، وخصوصاً على القطاع التجاري، حيث أشارت 97% من المنشآت إلى تراجع مبيعاتها الشهرية مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان الاخير على قطاع غزة، وبمتوسط تراجع وصل إلى 50%، من أبزر القطاعات التجارية التي تراجعت مبيعاتها، بيع المواد الغذائية بالتجزئة، الأثاث والمفروشات، الملابس والأحذية، الأدوات والأجهزة الكهربائية.

الطاقة الإنتاجية للمصانع

من الواضح أن القطاع الصناعي هو من القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً نتيجة انتهاكات الإحتلال في المحافظات الشمالية ما بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، حيث أشارت 91% من المنشآت الصناعية أن طاقتها الإنتاجية تراجعت ما بعد العدوان الاخير على قطاع غزة، مقارنة مع الوضع ما قبل العدوان، إن متوسط التراجع في الطاقة الانتاجية بلغ 43%.

من أبزر القطاعات الصناعية التي تراجعت طاقتها الإنتاجية ما بعد العدوان على قطاع غزة، والتي تم رصدها خلال هذا الاسبوع، قطاع صناعة المفروشات والأثاث، قطاع الصناعات البلاستيكية، الصناعات الدوائية، قطاع الحجر والرخام.

تجدر الاشارة إلى أن وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تشرين أول/ أكنوبر 2023، رخصت 3 مصانع جديدة، حيث انخفض عدد المصانع المرخصة الجديدة بنسبة 25.0% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت بنسبة 25.0 مقارنه بالشهر المناظر 2022، وسجلت قيمة رأس المال لهذه المصانع ارتفاعاً بنسبة 236.4% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت هذه النسبة 89.1% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2022.

حركة الاستيراد والتصدير

يلاحظ من خلال بيانات وزارة الاقتصاد الوطني لشهر تشرين أول 2023 ان هناك ارتفاعاً في عدد رخص الاستيراد بنسبة 9.3% مقارنة بالشهر السابق، فيما انخفض هذا العدد بنسبة 23.6% مقارنة مع الشهر المناظر من العام 2022، كما شهدت قيمة رخص الاستيراد ارتفاعاً بنسبة 1.0% مقارنة بالشهر السابق، فيما انخفضت هذه القيمة بنسبة 10.9% مقارنة مع الشهر المناظر 2022، حيث أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني 3,271 رخصة استيراد خلال شهر تشرين أول 2023، لمواد وسلع مختلفة، وبقيمة إجمالية بلغت 158 مليون دولار.

اما بخصوص شهادات المنشأ فقد ارتفعت قيمتها بنسبة 83.3% لشهر تشرين أول 2023 مقارنة بالشهر السابق، مقابل انخفاض هذه القيمة بنسبة 18.3% مع الشهر المناظر 2022، كما سجل عدد شهادات المنشأ

خلال هذا الشهر ارتفاعاً بنسبة 51.8% مقارنة بالشهر السابق، فيما انخفض هذا العدد بنسبة 12.7% مقارنة مع الشهر المناظر من العام 2022، حيث صادقت وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تشرين أول 2023 على 296 شهادة منشأ لمحافظات الضفة الغربية بقيمة 14.3 مليون دولار.

قطاع الخدمات

قطاع الخدمات بمختلف أنشطته الفرعية، من القطاعات التي تراجع أداؤها بشكل واضح ما بعد العدوان الاخير على قطاع غزة، حيث أشارت 63% من المنشآت الخدمية التي تم استهدافها في هذا الإستطلاع الى تراجع عدد العاملين فيها، وبمتوسط تراجع بلغ 62%، كما أن 73% تراجعت فيها ايام العمل الشهرية، و63% منها تراجعت فيها ساعات العمل اليومية الاعتيادية، وفي نفس السياق أشارت 100% من المنشآت الخدمية المستهدفة إلى تراجع ايراداتها الشهرية، وبمتوسط تراجع وصل الى 63%، وتجدر الإشارة الى الأنشطة التي استهدفت هي أنشطة المطاعم والفنادق.

أبرز المشاكل والمعيقات الحالية

تعاني المنشآت الإقتصادية في المحافظات الشمالية العديد من المشاكل والمعيقات الإضافية خلال الفترة الحالية، ما بعد عدوان الاحتلال الاخير على قطاع غزة، من أهم هذه المشاكل، تراجع حركة الشراء من قبل المواطنين، حيث أشارت 97% من المنشآت، أن هذا هو السبب الرئيسي لتراجع نشاطها الإقتصادي، في حين أشارت 92% من المنشآت الإقتصادية إلى أن كثرة الاضرابات والإغلاقات أثرت بشكل سلبي على أدائها، و90% من المنشآت أشارت إلى أن عدم تمكن فلسطيني الداخل من الوصول إلى المحافظات الشمالية من الأسباب التي أدت الى تراجع أدائها، في حين أفادت 85% من المنشآت إلى أن كثرة الإجتياحات للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية من أحد الأسباب لتراجع أدائها الحالي، كما أشارت 77% من المنشآت أنها تعاني من صعوبة التنقل وتوزيع البضائع ما بين المحافظات الشمالية، ومن أبزر المشاكل الأخرى التي تتطرقت لها المنشآت موضوع الشيكات الراجعة وزيادتها خلال الفترة الحالية.

الإعتداءات والأضرار المباشرة على المنشآت

نتيجة إجراءات الإحتلال التعسفية، وتراجع الوضع الإقتصادي في المحافظات الشمالية، اضطرت بعض المنشآت الإقتصادية الى الإغلاق لفترات طويلة منذ بداية العدوان الاخير على قطاع غزة، حيث أشارت 16% من المنشآت انها أغلقت بشكل كامل او جزئي ما بعد العدوان الاخير على قطاع غزة.

وتجدر الإشارة الى أن هناك بعض المناطق التجارية الحيوية قام الاحتلال الاسرائيلي بإغلاقها بشكل كامل منذ بداية العدوان على قطاع غزة، حيث أن سلطات الإحتلال أغلقت بشكل متواصل 255 منشأة اقتصادية في بلدة حوارة جنوب مدينة نابلس، هذا عدا عن اعتداءات المستعمرين (المستوطنين) المستمرة على الأهالي، والمحلات التجارية.

وعلى صعيد آخر، يلاحظ ان هناك جزء من المنشآت الإقتصادية قد تعرضت لاعتداءات مباشرة من قبل جيش الإحتلال او جراء هجمات المستوطنين، مما تسبب في ضرر مباشر في أحد أصولها الثابتة أو البضائع التي تملكها، حيث أفادت 5% من هذه المنشآت أنها تعرضت لأضرار مباشرة.

أداء بورصة فلسطين

شهد الأسبوع السابع من العدوان والممتد من 19-2023/11/23 تراجعاً على مؤشر القدس بلغت نسبته 0.8% مقارنة مع إغلاق المؤشر للأسبوع الذي سبقه، وبذلك يصل إجمالي التراجع في مؤشر القدس ما نسبته 11.4% منذ بداية العدوان، علماً بأن المؤشر شهد ارتفاعاً نسبته 2.3% منذ بداية العام ولغاية 2023/10/6.

من جانب آخر، فقد شهدت قيم التداول تراجعاً خلال الأسبوع المذكور حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 2.8 مليون دولار، مقارنة بالأسبوع الذي سبقه حيث بلغت حوالي 4.0 مليون دولار. فيما بلغ المعدل الأسبوعي لقيمة التداول خلال الفترة التي سبقت العدوان ومنذ بداية العام 2023 ما يقارب 7.4 مليون دولار، بينما وصلت الى 2.9 مليون دولار خلال العدوان.

وشهد عدد حسابات المستثمرين المفتوحة تراجعاً، حيث بلغ خلال الأسبوع المذكور 20 حساب جديد مقارنة بالأسبوع السابق الذي سجل فتح 36 حساب جديد، في حين بلغ المعدل الأسبوعي لعدد الحسابات المفتوحة 56 حساب وذلك خلال الفترة التي سبقت الحرب منذ بداية العام 2023.